

Distr.: General
24 October 2005
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الفريق العامل لما قبل الدورة الرابعة والثلاثين
١٦ كانون الثاني/يناير - ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦

ردود على قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالنظر في التقريرين الدوريين المبدئين المجمعين الثاني والثالث

إريتريا

المادتان ١ و ٢

الفقرة ٢ - حالة المدونات الجديدة

يعكف الخبراء حاليا على استعراض صياغة مشروع المدونتين المدنية والجنائية. وبعد الانتهاء من هذه العملية، ستقدمان إلى الجمعية الوطنية للتداول بشأنهما. وبالنظر إلى إدراج أحكام محايدة جنسانيا في المشروعين، فسوف يساهمان إسهاما مباشرا في تنفيذ الحكومة لالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهما يتوقfan بطبيعة الحال على موافقة الجمعية الوطنية على الأحكام المقترحة ذات الصلة وستّها.

وما زالت المدونات الانتقالية سارية. وتمضي قُدما عملية التنقيح القانوني (إعداد المدونات الست الجديدة، بما فيها المدونتان المدنية والجنائية). وحسب تقديرات وزارة العدل، فإن إنهاء هذه العملية، بما في ذلك ترجمة المدونات إلى اللغتين التيغريغنا والعربية، سيستغرق مدة إضافية تتراوح بين السنة والستين.

الفقرة ٣ - حالة الاتفاقية في إطار النظام القانوني الوطني

صدّقت إريتريا على الاتفاقية في عام ١٩٩٥. وترجمت الاتفاقية لاحقا إلى اللغة المحلية ونشرت على نطاق واسع، لا سيما في صفوف النساء.



غير أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، شأنها شأن العديد من الاتفاقيات الدولية الأخرى التي وقعت عليها إريتريا، لم تصبح بعد جزءا من النظام القانوني الوطني بكل معنى الكلمة. ولن يتحقق ذلك سوى عند إنجاز مشروع لوزارة العدل يرمي إلى: مواءمة القوانين الإريترية وتوحيدها؛ وتوحيد الصكوك والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها إريتريا أو انضمت إليها. وتعمل وزارة العدل حاليا مع الوزارات المعنية وغيرها من الهيئات لفهرسة تلك الصكوك ووضع إجراءات ونظم للمتابعة والتنفيذ المنهجين للالتزامات الواردة فيها. ويتوقع أن يفرغ من عملية التوحيد هذه في عام ٢٠٠٧.

وتتبع إريتريا النهج الازدواجي، بدلا من النهج الأحادي، فيما يتعلق بالصكوك الدولية التي صدقت عليها الجمعية الوطنية. وكتيجة طبيعية لذلك، تكون الغلبة للقوانين الوطنية في حال تعارض أحكام هذه الأخيرة مع أحكام الصكوك الدولية التي تكون إريتريا طرفا فيها.

الفقرة ٤ - الآليات/وسائل الانتصاف المتوفرة للبت في الشكاوى

تكفي الإشارة إلى أن القانون الإريترى ينص، فيما يتعلق بالآليات ووسائل الانتصاف المتوفرة للنساء اللاتي يشتكين من التمييز القائم على نوع الجنس، على أنه يمكن للمرأة اللجوء إلى المحكمة للمراجعة القضائية من أجل إلغاء ومعالجة أية ممارسات تمييزية، بما فيها التمييز القائم على نوع الجنس. غير أنه لم تنشأ بعد آليات مستقلة مثل أمين المظالم.

ويؤدي الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات دورا في ذلك الصدد. إذ تنظر الوحدة القانونية التابعة للمكتب الرئيسي للاتحاد في الشكاوى (لا سيما ما يتعلق منها بتوزيع الأراضي وملكيته وشؤون الأسرة) وتعمل مع السلطات المعنية لمعالجتها. وعادة ما تحيل المكاتب المحلية للاتحاد في سائر أنحاء البلد قضايا من هذا القبيل. وهناك موظفون تلقوا تدريباً في مجال المساعدة القانونية بالفروع الرئيسية للاتحاد يعملون في أقاليم البلد الست جميعها. ولتعزيز هذه الوظيفة، يواصل الاتحاد توفير التدريب لأعضائه على الإلمام بالمبادئ القانونية. ويجري حاليا إعداد دليل للإلمام بالمبادئ القانونية.

وعلاوة على ذلك، درجت مختلف الوزارات على النظر في الشكاوى المتعلقة بالتمييز القائم على نوع الجنس التي تُحال إليها، مستخدمة وسائل انتصاف إدارية للبت فيها.

وأكملت ٧٢ شابة من جميع الفئات الإثنية تدريباً قانونياً مدته ثلاث سنوات في إطار مشروع لوزارة العدل أُعدَّ خصيصاً للنساء. ووظفت المتخرجات لاحقا في عام ٢٠٠٣ داخل مجتمعاتهن المحلية بصفتهم موظفات في المحاكم الإقليمية، ومترجمات شفويات،

ومستشارات، ونصيرات للقضايا الجنسانية. علما بأن وجودهن يعزز مراعاة الفروق بين الجنسين في النظام القضائي. (انظر أيضا الرد على الفقرة ٢٨ أدناه)

المادة ٣

الفقرة ٥ - البيانات المصنفة حسب نوع الجنس

حسب التقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٥، يوجد إلى حد ما ما يكفي من المعلومات المصنفة حسب نوع الجنس في مجالات، يُذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، الفقر (دراسة قياس مستويات المعيشة والمشاركة لتقييم مدى الفقر، ٢٠٠٣) والتعليم والتغذية. ويُفتقر في مجالات أخرى إلى معلومات كافية أو هي لا تتوافر.

ويوصي التقرير بما يلي: إيلاء الوزارات القطاعية، عند رصد وتقييم برامجها، اهتماما خاصا لتصنيف وتحليل البيانات حسب فئات الدخل أو وجوه الإنفاق، ونوع الجنس والمنطقة والحضر بالمقارنة مع الريف.

وكشف استعراض تحليلي بشأن نوع الجنس لورقة إريتريا المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر ومشروع استراتيجية الأمن الغذائي، أُجري في آذار/مارس ٢٠٠٤، عن أن نقص البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وقلة المؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس تدخل في جملة القيود الرئيسية أمام تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الوثيقتين. وذلك رغم أن كليهما تدججان أو تعالجان قضايا جنسانية في إطار أبواب هامة وإن كانت معزولة.

ويجري حاليا إعداد قانون ينشأ بموجبه مكتب وطني للإحصاءات. وقدم الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات توصيات محددة لإدراج بنود تشترط إعداد إحصاءات مصنفة حسب نوع الجنس.

وتعتزم منظومة الأمم المتحدة، حسب ما جاء في التقييم القطري الموحد لعام ٢٠٠٥ الذي أُجري مؤخرا، مساعدة إريتريا على جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس وتحليلها ونشرها واستخدامها، بما في ذلك إجراء تعداد السكان والمساكن وغير ذلك من الدراسات الاستقصائية القطاعية.

الفقرة ٦ - الآليات الوطنية - مهمة الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات وقدراته

يؤدي الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات منذ أمد طويل دور الآلية الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة في إريتريا.

وقد أُعد في عام ٢٠٠٥ مشروع ورقة لسياسة إريتريا الجنسانية ومن المتوقع أن تنشر قريبا كوثيقة مؤقتة. وحسب ورقة السياسة، فقد "أسندت للاتحاد مهمة تنسيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومناصرة قضية المرأة الإريترية". كما يرد في الورقة أن "الاتحاد مؤهّل تماما لتولي هذه المسؤولية بالنظر إلى: (أ) دوره التاريخي كمدافع عن حرية المرأة الإريترية والنهوض بها؛ (ب) خبرته الواسعة في النضال من أجل حقوق المرأة الإريترية وتنسيق وتنفيذ برامج لتحسين أوضاعها؛ (ج) وجوده المكثف على المستوى الشعبي في جميع أنحاء إريتريا وقدراته الكبيرة على الاتصال، وبناء على ما تقدم؛ (د) كونه المنظمة الوحيدة في البلد التي لديها قدرة معقولة على مراقبة الشؤون الجنسانية".

وحسب ورقة السياسة، ستتوفر للاتحاد القدرات اللازمة لأداء مهمته، من حيث الموارد والكفاءة الفنية في التحليل والدعوة والتنسيق في المجال الجنساني. لذلك سيكون مدعوما بأموال عامة رغم قدرته كمنظمة مستقلة على استدرار إيراداته الخاصة.

ويقترح مشروع السياسة أيضا أن تؤدي وزارة التنمية الوطنية دورا في دعم الاتحاد لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الوزارات والقطاعات.

وأعاد رئيس إريتريا، في مقابلة أجريت معه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيس الاتحاد، التأكيد على تقدير الحكومة للدور المركزي للاتحاد الوطني للنساء الإريتريات في خدمة مصالح المرأة في إريتريا، ومهمته كمنسق للشؤون المتصلة بنوع الجنس. وقال إنه: رغم أن الشعب والحكومة يتحملان على العموم مسؤولية كفالة حقوق المرأة والمساواة بينها وبين الرجل، فإن الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات يؤدي دورا رائدا في إعطاء المرأة المكانة التي تليق بها في المجتمع. ويجب على الاتحاد، من أجل تعزيز البرامج التي ذكرتها سالفا والإسراع بتنفيذها، أن يعمل بشكل ابتكاري واستباقي لوضع خطط ملموسة. لكنه لا ينبغي أن يفهم من كلامي هذا أن الاتحاد يتحمل المسؤولية عن هذه المهمة بمفرده وأن الأمر لا يعني الأجهزة الحكومية الأخرى والجمهور. فعلى تلك الأجهزة وعلى المجتمع أيضا تحمل المسؤولية عن تلك المهمة والعمل على إنجازها. وعلى الاتحاد مسؤولية كبيرة في الترويج للخطط والتوعية بها والنهوض بها وتنسيقها.

وأضاف قائلا إنه حتى تستمر المُثل التي آمن بها الاتحاد على الدوام (أي القيم والإنجازات المحققة لصالح قضايا المرأة) والتي استشهد من أجلها الكثيرات من عضواته، وحتى تبقى هذه المُثل صالحة، فإنه يجب على الاتحاد أن ينفذ باستمرار برامج للتوعية والتثقيف. وعليه ألا يقتصر على أنشطة من هذا القبيل، بل عليه أن يشرع في تنفيذ مشاريع

ملموسة أيضا. ويجب عليه أن يقيّم كل قطاع ويتحقق مما يجري فيه، و يقيّم الكيفية التي تم بها تغيير مكانة المرأة ومساهماتها في القطاعات. بعدها يمكنه تحمل المسؤولية عن دفع عجلة التقدم والإسراع بها باستمرار. وأود بهذه المناسبة أن أدعو المجتمع كله، ولا سيما النساء في جميع أنحاء البلد إلى الكفاح من أجل قضايا المرأة.

وقد تحسنت إلى حد كبير قدرة الاتحاد على تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني ورصده في السنوات الأخيرة. وأدت جهود تنمية القدرات، بما فيها مشروع جديد يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تحسن القدرات بشكل ملحوظ. ويوفر البرنامج حاليا الدعم للاتحاد في مجال تنمية القدرات مع التركيز على ما يلي: (أ) تنفيذ خطة العمل الجنساني الوطنية لإريتريا؛ و (ب) تعزيز الآليات المؤسسية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية لمعالجة القضايا الجنسانية في السياسة العامة وتخصيص الموارد ورصد المبادرات الجنسانية في السياسة العامة والبرامج والتشريعات؛ و (ج) زيادة قدرة المنظمات الممثلة لمصالح المرأة وتعزيز أنشطة الدعوة والتواصل وإقامة الشراكات للنهوض بالمرأة؛ و (د) تعزيز مهارات المرأة ومعارفها وقدراتها في مجال الأعمال الحرة؛ و (هـ) دعم المؤسسات، كل في قطاعها ومجال اختصاصها، لجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس وتحليلها ونشرها.

ووفرت منظمة العمل الجنساني أيضا الدعم للاتحاد في مجالي بناء القدرات والرصد لتحسين مهاراته في تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وساعدت هذه المنظمة الاتحاد كذلك على إجراء تحليل جنساني شامل لورقة إريتريا المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر ومشروع استراتيجية الأمن الغذائي. وعقدت مجموعة من حلقات العمل أجريت فيها مقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لزيادة الوعي بأهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني ودوره الحيوي في الاستراتيجيتين. وكان من بينها حلقة عمل لأصحاب المصلحة تلقى فيها المشاركون تدريبا على تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ووضع أصحاب المصلحة توصيات هامة لإعداد الورقة الاستراتيجية الكاملة المرتقبة للحد من الفقر والاستراتيجية النهائية للأمن الغذائي لإريتريا.

الفقرة ٧ - خطة العمل الوطنية

أعدت الخطة الخمسية الوطنية للعمل الجنساني في إريتريا، ٢٠٠٤-٢٠٠٨، استنادا إلى مجالات الاهتمام الحاسمة، وهي تبين الأهداف الاستراتيجية والإجراءات المقررة. وتشمل المجالات الحاسمة الخاصة بإريتريا التي تبينها خطة العمل ما يلي:

- المرأة في مواقع السلطة واتخاذ القرار
- تثقيف المرأة والفتاة وتدريبهما

- المرأة والصحة
- الاقتصاد والفقر والبيئة
- حقوق الإنسان، والعنف والمرأة في حالات الصراع المسلح.

وأعدت خطة العمل وفقا لمعايير وأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتتفق جميع الأهداف الاستراتيجية والإجراءات المقررة في خطة العمل الجنساني الوطنية مع هذه الأحكام. وفيما يلي أمثلة على ذلك:

الهدف الاستراتيجي ٥-١-١: إصلاح أوجه القصور في القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان التي للمرأة

الإجراءات المقرر اتخاذها:

(أ) تحديد التشريعات الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة في إريتريا، لا سيما المواثيق بين القوانين المحلية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإجراء بحوث بشأن هذه التشريعات والدعوة إلى الأخذ بها،

(ب) الاضطلاع بأنشطة تمكن من إصلاح القوانين المحايدة جنسانيا والتوعية بها.

الهدف الاستراتيجي ٥-٢-٢: تعزيز تنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان ورصدها وتمكين الإناث والذكور من معرفة كيفية استخدامها

الإجراءات المقرر اتخاذها:

(أ) استهداف جميع الجهات الفاعلة عند إعداد أنشطة للتوعية ونشر المعلومات بشأن الاتفاقية، واتفاقية حقوق الطفل؛

(ب) تبسيط وترجمة الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان المذكورة أعلاه بصياغات لغوية واضحة ومفهومة؛

(ج) تدريب موظفين قانونيين ومساعدين قانونيين لزيادة استخدام الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان.

وستستكمل الخطة بحلول نهاية عام ٢٠٠٥ لمزيد من شحذ الإجراءات المقترحة وجعلها أكثر واقعية وقابلة للتنفيذ.

المادة ٤

الفقرة ٨ - الإجراءات الإيجابية في برنامج العمل الوطني، بما في ذلك السياسة الجنسانية

ينص الباب ٢، المعنون المبادئ التوجيهية، من مشروع السياسة الجنسانية على أن "تُتخذ تدابير خاصة (إجراءات إيجابية) لتصحيح أوجه الخلل وعدم المساواة القائمة منذ وقت طويل بين الرجل والمرأة. وهذه التدابير ذات طابع مؤقت وترمي إلى تهيئة بيئة أكثر إنصافاً للمرأة حتى تبلغ مرحلة تصبح فيها قادرة على المنافسة على قدم المساواة".

وفي الباب ٤-٢، المعنون التمكين السياسي، تنص وثيقة مشروع السياسة أيضاً على ما يلي:

- سيكون من اللازم، لإصلاح القاعدة الاجتماعية - السياسية غير المتوازنة التي انطلقت منها المرأة الإريتريّة، اتخاذ إجراءات إيجابية ترمي إلى تشجيع مشاركتها في الساحة السياسية.

- تشمل الإجراءات الإيجابية تخصيص مقاعد للنساء في الهيئات التشريعية المنتخبة على جميع المستويات، بكفالة من القوانين ذات الصلة.

وينص الباب ٥، المعنون الاستراتيجيات، على ما يلي:

وفق ما يرد في الباب المعنون "المبادئ التوجيهية"، تطبق سياسة الإجراءات الإيجابية، حسب الاقتضاء، لزيادة فرص حصول المرأة على التعليم، والتدريب على المهارات والعمل والائتمان وغيرها من الموارد بغية إخراج النساء من وضعهن كفئة محرومة. غير أن هذه السياسة سوف تُلغى، بوصفها تديراً مؤقتاً، في أي قطاع أو مجال معين، حينما تحقق هدفها، أي عندما تبلغ المرأة مرحلة تصبح فيها قادرة على المنافسة على قدم المساواة في ذلك القطاع أو المجال.

ويحدد الباب نفسه مداخل لإدماج الشواغل الجنسانية في التشريعات والسياسات والبرامج، بما في ذلك تدابير العمل الإيجابي. وكما ورد في تقريرنا عن تنفيذ منهاج عمل بيجين (٢٠٠٤)، تتمثل استراتيجية إريتريا في الأخذ بتعميم مراعاة المنظور الجنساني إلى جانب برامج مخصصة للمرأة. وإضافة إلى اشتغال هذه الاستراتيجية على طائفة واسعة من البرامج والمشاريع الرامية إلى زيادة فرص حصول المرأة على جملة أمور، منها الموارد الإنتاجية والتدريب على المهارات، فإنها تشمل على مبادرات محدودة في مجال العمل

الإيجابي، فيما يتعلق بنظام الحصص في الهيئات التشريعية ومعدلات القبول بمؤسسات تعليمية معينة.

ومن الوثائق الرسمية الأخرى التي تنص على ضرورة اتخاذ إجراءات إيجابية لصالح المرأة، الورقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر المذكورة آنفاً، التي تنص على ما يلي:

تزمع الورقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر تعزيز مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن طريق الإجراءات الإيجابية المباشرة وغيرها من التدابير، وتتعهد بجعل المرأة مشاركة نشطة في مبادرات الحد من الفقر المبينة في الاستراتيجية وكذلك مستفيدة مستهدفة منها.

كما تحدد الورقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر تدابير لزيادة فرص حصول المرأة على العمل في القطاعين العام والخاص، وكذلك حصولها على الأرض والائتمان المالي وخدمات التدريب على المهارات.

المادة ٥

الفقرة ٩ - القوالب النمطية المترسخة ثقافياً

تنص خطة العمل الجنساني الوطنية، في إطار الهدف الاستراتيجي ٤-١-٣، على ما يلي:

الهدف الاستراتيجي ٤-١-٣: إنشاء برنامج لمعالجة القيود الثقافية والتقليدية التي تؤثر في رفاه المرأة وفي المساواة بين الجنسين، وإزالة هذه القيود.

الإجراءات المقرر اتخاذها:

(أ) إجراء بحوث لتحديد الممارسات الثقافية والسلبية المستعصية التي تؤثر في قدرة المرأة الاقتصادية؛

(ب) استحداث وسيلة للدعوة لتعميم المعلومات المتعلقة بالممارسات الثقافية والتقليدية السلبية؛

(ج) إنشاء برنامج لتثقيف الجمهور لتغيير الأنماط التقليدية السلبية.

والتعليم هو إحدى الجبهات الفعالة في هذا الشأن. وتحاول وزارة التعليم توعية جميع المعلمين المتدربين في مجال المسائل الجنسانية. كما تقرر بموجب سياسة القطاع الجديدة

استعراض المناهج الدراسية والمواد التعليمية بغية جعلها أكثر مراعاة للفروق بين الجنسين.
(الرجاء الرجوع أيضا إلى ردنا على السؤال رقم ١٦ أدناه).

الفقرة ١٠ - العنف الموجه ضد المرأة

بالنظر إلى عدم وجود آلية متطورة لجمع البيانات، لم تكن تتوفر معلومات تفصيلية بشأن شكل ومدى العنف الممارس ضد المرأة. وفي حدود ما أفاد به تقريرنا، يتركز العنف بشكل رئيسي على تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة، وهذا ما يُمارس في جميع أرجاء البلد، وما نحاول التأكيد عليه.

الفقرة ١١ - الاغتصاب

لم يصدر أي تشريع بعد يتعلق بمكافحة مسألة تجنب مقاضاة المعتصين عن طريق الزواج لاحقا بالضحية.

المادة ٦

الفقرة ١٢ - الاتجار

لا يمثل الاتجار بالنساء مشكلة في إريتريا، ولذلك ليس في الإمكان تعقب أي قضايا في سجلات المحاكم أو غيرها من هيئات إنفاذ القانون. بيد أن هناك قلق طفيف بالنسبة للنساء الإريتريات المسافرات للعمل في بلدان أخرى، وبخاصة في الشرق الأوسط. ويُزود أفراد البعثات الدبلوماسية الإريترية في البلدان المعنية بالمعلومات المتصلة بالمسائل القانونية ومسائل الحماية.

المادة ٧

الفقرة ١٣ - المرأة في الحياة السياسية والعامة

اتخذت مؤخرا مبادرة كبرى تتجلى في تمثيل المرأة بشكل لم يسبق له مثيل في الهياكل القضائية المحلية. ففي انتخابات المحاكم في المجتمعات المحلية التي جرت في عام ٢٠٠٣، بلغت نسبة النساء بين القضاة المنتخبين من أجل محاكم المجتمعات المحلية ٢٠ في المائة. وهذه خطوة كبرى في بلد كان فيه القضاة التقليديون/قضاة القرى حتى الآن من الذكور بنسبة ١٠٠ في المائة. ومما له دلالة أيضا أن نسبة النساء بين جميع القضاة المنتخبين من أجل المحاكم المركزية بلغت ١٥ في المائة.

وفي عام ٢٠٠٣، نظم الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات حلقة عمل موضوعها "المرأة والقانون" اشترك فيها خبراء من منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية. وكان التركيز فيها على السياق الإريتري ومشاطرة الدروس المكتسبة عبر المنطقة دون الإقليمية. وقد أحييت توصيات حلقة العمل، ضمن عدة جهات، إلى لجنة الإصلاح القانوني للنظر فيها. وكانت وزارة العدل بين المشتركين وقد شرعت فعلا في تنفيذ بعض التوصيات الرئيسية. وتشمل هذه التوصيات (أ) النص على شرط الاحتفاظ بمقعد واحد (من أصل ٣ مقاعد) في 'المحاكم المحلية' في جميع أرجاء البلد؛ و (ب) توسيع برنامج 'الإمام بمبادئ القانون'؛ و (ج) إدخال المحاكم المتنقلة بغية تحسين الوصول إلى أبعد المناطق النائية.

وفي الانتخابات التشريعية الإقليمية الأخيرة التي جرت في عام ٢٠٠٤، كانت نسبة الإناث بين جميع المرشحين المنتخبين ٢٨ في المائة. وفي المنطقة الوسطى، بلغت النسبة ٣٤,٣ في المائة. ومن أصل الرؤساء/المتكلمين في الجمعيات الإقليمية الست كانت هناك امرأة واحدة، في حين كانت امرأة أيضا تشغل منصب أمين جمعية إقليمية أخرى.

وكان النهوض بالمرأة وضممان المساواة بين الجنسين في الحكم بين المجالات العديدة التي حددها (الحكومة وشركاء الأمم المتحدة) في التقييم القطري الموحد لعام ٢٠٠٥، التي ستتلقى الدعم من منظومة الأمم المتحدة في إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية. وستشمل المساعدة المقررة، في جملة أمور، تحديد الأولويات في نهج الميزنة التي تراعي المسائل الجنسانية وتعمل لصالح الفقراء. (الرجاء الرجوع إلى المرفق الثاني للحصول على بيانات إضافية)^(١).

المادة ٨

الفقرة ١٤ - التمثيل في شؤون البلد الدولية

بغض النظر عن التوجه العام إلى تحسين الظروف التي تساعد المرأة على أن تكون أكثر قدرة على المنافسة، فضلا عن السياسة العامة التي ترمي إلى فتح أبواب المناصب العليا أمام المرأة، ليس هناك من مبادرات معينة في الوقت الحاضر لمعالجة مسألة تمثيل المرأة في الشؤون الدولية.

(١) المرفقات المشار إليها هنا من المقرر تقديمها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

المادة ١٠

الفقرة ١٥ - التعليم

فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في مجال التعليم، أحرزت إريتريا تقدما ملحوظا إلى حين نشوب الحرب على الحدود في عام ١٩٩٨. وكما جاء في التقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٥)، فقد بلغت نسبة البنات إلى الصبيان في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية ٨٠ و ٨٤ و ٦٥ في المائة، على التوالي، حتى الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٥. وكانت الأرقام المقابلة لذلك في الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٣، هي ٨١ و ٨٠ و ٥٧ في المائة، على التوالي. (الرجاء الرجوع إلى المرفق الأول للحصول على التفاصيل)^(١).

وقد أعدت الحكومة بدعم من الشركاء في التنمية برنامجا لتطوير قطاع التعليم، وذلك لتوجيه التطورات ورفع مستواها وزيادة سرعة العمل فيها. وفي إطار البرنامج، تضاعف الحكومة الآن جهودها لتوفير التعليم الأساسي للجميع والمساواة بين الجنسين في جميع مراحل التعليم، على نحو ما دعت إليه الأهداف الإنمائية للألفية.

وتحدد الوثيقة المتعلقة ببرنامج تطوير قطاع التعليم (نيسان/أبريل ٢٠٠٥) العناصر الاستراتيجية الرئيسية لدعم تعليم البنات والنساء على النحو التالي:

- التوعية الجنسانية للمجتمعات المحلية هي الأساس الذي يقوم عليه نجاح تعميم مراعاة التعليم الجنساني؛
 - الاضطلاع بحملات للتدريب والتعبئة من أجل المجتمعات المحلية؛
 - إعداد مواد توعية جنسانية لتوعية المجتمعات المحلية والمعلمين بشأن المسائل الجنسانية بوجه عام والممارسات الاجتماعية - الثقافية التي تعوق مشاركة البنات والنساء في التعليم؛
 - تعزيز العلاقات بين المدارس والمجتمعات المحلية عن طريق نقل مسؤوليات إدارة المدارس إلى مستوى المدارس والمجتمع المحلي.
- استعراض المناهج الدراسية الوطنية والمواد التعليمية - في التعليم العام وتدريب المعلمين كليهما - لجعلها مراعاة للفروق بين الجنسين؛ والتعجيل بإدماج التثقيف المتعلق بالصحة الإنجابية في المناهج الدراسية؛
- زيادة عدد المعلمات في المدارس عن طريق التوسع في تسجيل الإناث في مؤسسات تدريب المعلمين؛

- افتتاح مدارس داخلية وبيوت الشباب من أجل البنات في المناطق النائية، وكذلك من أجل المجتمعات البدوية وشبه البدوية؛
 - وبوجه خاص، ضمان التحاق البنات بالصف الأول في الوقت المناسب (وهو السابعة من العمر) وتقديمهن في سلم التعليم بشكل طبيعي؛
 - توسيع الفرص أمام النساء في مجال التعليم غير الرسمي بما في ذلك تعليم الكبار والتدريب على المهارات؛
 - تحسين جمع وإنتاج البيانات المصنفة بحسب الجنس والمتعلقة بالتعليم، وتحسين البحث القائم على أساس جنساني ورصد التقدم المحرز في تحقيق هدف توفير التعليم للجميع الذي يندرج ضمن الأهداف الإنمائية للألفية؛
- وبالإضافة إلى هذا، وفي الحدود التي تسمح بها الموارد، ستقوم الحكومة بما يلي:
- تقديم خدمات الإرشاد وإسداء المشورة لمساعدة البنات في التغلب على المشاكل التي تؤثر في تعليمهن؛
 - تزويد البنات من العائلات المنخفضة الدخل بدعم مالي كحافز للتعويض عن التكاليف المترتبة على فرصة التحاقهن بالمدرسة؛
 - تنظيم صفوف تعليمية إضافية في المواضيع الأساسية من أجل البنات اللواتي في حاجة إلى الدعم.
- وتتخذ الحكومة الآن تدابير فعالة لمعالجة هذا الوجه من أوجه عدم المساواة؛ منها تقديم المنح للبنات، وجعل الفصول أقرب مسافة إلى المجتمعات المحلية، وبناء بيوت الشباب للبنات.
- ويُتوقع لمشروع الاستثمار في قطاع التعليم، وهو برنامج رئيسي يموله البنك الدولي، أن يحدث أثراً هاماً. فهذا المشروع سيسهم في منح البنات والفئات المغبونة الأخرى فرصاً تعليمية منصفة، وذلك عن طريق توسيع الوصول إلى مدارس التعليم الأساسي والابتدائي، وبخاصة في المناطق الريفية والمغبونة، وتقليص مسافة السفر إلى المدارس، وتعيين معلمات مؤهلات، وإدخال النهج التربوية التي تراعي الفروق الجنسانية والثقافية، والمبادرة بتقديم الحوافز للبنات والأطفال المغبونين الآخرين، وتعزيز معهد ماينيفي للتكنولوجيا. ويقوم برنامج لتدريب المعلمين في المعهد بخدمة المعلمين المتدربين حصراً، الوافدين من الفئات المهمشة والأقليات الإثنية، والطوائف البدوية.

والجال الرئيسي الذي يتعاون فيه الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات ووزارة التعليم (وكذلك السلطات الحكومية المحلية) هو الحملة الوطنية لحو الأمية. فقد اشترك في الحملة ٢٤٩ ٠٠٠ شخص من الكبار بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٣، أنجز برنامج الحملة منهم ما يزيد على ١٤٣ ٠٠٠ شخص. وخلال الفترة المذكورة، غدت ١٣٢ ٠٠٠ امرأة راشدة من الملمات بالقراءة والكتابة (وزارة التعليم، ٢٠٠٣). وكانت نسبة إنجاز البرنامج بين الإناث أعلى بشكل ملحوظ (٧١,٣ في المائة) من نسبة الذكور (حوالي ٤٨,٤ في المائة). وثمة جانب إيجابي آخر لهذا البرنامج وهو الزيادة المطردة في التسجيل - من ١١ ٥٠٠ شخص في الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ إلى ٥٦ ٧٨٠ شخصاً في الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣. وقد حظي هذا البرنامج، الذي بلغت نسبة النساء بين المشتركين فيه أكثر من ٩٠ في المائة، بجائزة رابطة القراءة الدولية لعام ٢٠٠٢ التابعة لليونسكو. (الرجاء الاطلاع على المرفق الثالث للحصول على مزيد من المعلومات عن هذا الموضوع)^(١).

الفقرة ١٦ - القوالب النمطية في التعليم

تقوم وزارة التعليم حالياً، عن طريق شعبة الإشراف والامتحانات والتقييم الوطني، وبالتعاون مع الشركاء الآخرين، بتنفيذ أنشطة توعية وتعبئة للمجتمعات المحلية بقصد تشجيع تعليم البنات والأطفال المغبونين الآخرين. وستدعم الأموال المخصصة لهذا العنصر الفرعي الاستمرار في تنفيذ برنامج وزارة التعليم الذي يشمل ما يلي: الاضطلاع بحملات التوعية والتعبئة للمجتمعات المحلية في جميع المناطق دون الإقليمية الـ ٥٧، مع الاهتمام بوجه خاص بمناطق الأراضي المنخفضة التي تكون فيها مشاركة البنات والأطفال من فئات الأقليات الإثنية والبدوية منخفضة؛ والاضطلاع بأنشطة الاتصال التي تراعي الفروق بين الجنسين والمنصفة (التي تعمل لصالح الفقراء)؛ وتعبئة المجتمعات المحلية، بما في ذلك الاستعانة بدعم الشخصيات البارزة، والقادة المحليين والدينيين، وبناء القدرة على المستوى المحلي.

كما يحاول معهد أسمى لتدريب المعلمين إبراز المسائل الجنسانية في جميع أعماله مع الطلاب المتعلقة بالمنهج الدراسية.

المادة ١١

الفقرة ١٧ - المشاركة الاقتصادية، فرص العمل

بسبب العدد الكبير من الرجال الذين عبثوا من أجل الدفاع عن الوطن في السنوات الأخيرة، يزداد الآن باطراد عدد الوظائف التي تشغلها النساء التي كان يشغلها الرجال

سابقا، ولا سيما في قطاع البناء. وهذا يعني أيضا أن عددا كبيرا من النساء يقمن الآن بدور رب الأسرة.

ويعتبر تشجيع عدد أكبر من النساء بنشاط على الالتحاق ببرامج التدريب المهني من الأولويات في وزارات عديدة، بما فيها وزارات الزراعة والسياحة والتعليم والصحة والتجارة والصناعة والدفاع. وما برحت الوزارات المعنية، بالتعاون مع الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات، تشجع بنشاط مشاركتهن، بما في ذلك تعيين حصص كبيرة لهن. وفي بعض هذه البرامج، كانت أكثرية المشاركين من النساء (والمثال على ذلك: المتدربين في السياحة - فمن أصل ٧٨٠ متدربا في السنوات الخمس الأخيرة، كان ٨٧ في المائة من النساء). ومن أصل جميع الخريجين البالغ عددهم ٦٠٠ ٢ في المهن المتصلة بالصحة بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٣، بلغت نسبة النساء ٤٤ في المائة. وفي قطاعات أخرى كانت مشاركتهن أدنى من ذلك لكنها ما برحت ملموسة.

وما برحت وزارة التجارة والصناعة أيضا موردا رئيسيا لتدريب النساء حيث تركز على الصناعات التقليدية. فقد دُرب أكثر من ٥٠٠ امرأة في عام ٢٠٠٥ في مجال التقنيات التقليدية لنسج المنسوجات. وثمة مشروع آخر قيد الإنجاز لتدريب النساء على الحرف القائمة على الفخار.

الفقرة ١٨ - المشاركة في القطاع غير الرسمي

مسألة القطاع غير الرسمي في إريتريا هي مسألة مختلفة نوعا ما عنها في معظم البلدان النامية. فمعظم الأعمال التجارية، مهما كانت صغيرة أو هامشية، هي مسجلة ومرخصة. ولذلك فهي ليست "غير رسمية" بالمعنى الدقيق للكلمة. ولذلك كان من الأكثر منطقية الحديث عن حجم/قيمة العمل التجاري.

فحوالي ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من جميع المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في إريتريا مملوكة للنساء. ويبلغ نصيب هذه المشاريع حوالي ٦٦ في المائة من الأعمال التجارية في قطاع تصنيع السلع (ولا سيما تخمير المشروبات المحلية، وصنع السلال، والأبسطة والمكانس؛ وإنتاج العصائر). كما أن ٤٠ في المائة من الأعمال التجارية في قطاع التجارة (كالفنادق ودور الضيافة الصغيرة، والتجارة الصغيرة، ودور تقديم الشاي، ومحلات البيع بالتجزئة) هي مملوكة للنساء، كما أنهن يملكن ٢٥ في المائة من الأعمال التجارية الموجهة للخدمات (كصالونات الحلاقة، وجدل الشعر، وخدمات الإيجار). وبالإضافة إلى هذا، فإن

٤٠ في المائة من جميع العاملين في المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة يعملون في مشاريع تملكها الإناث، وتميل عادة إلى أن تكون أصغر حجماً من المشاريع التي يملكها الرجال^(٢).

الفقرة ١٩ - العمل، والنساء في مكان العمل

أصبح الإعلان الآن نافذاً كل النفاذ. فقد اضطلع الاتحاد الوطني للعمال الإريتريين (NCEW) بسلسلة من حلقات العمل وبرامج الدعاية لتعريف العمال بأحكام الإعلان الجديد. وأحد الأجهزة التابعة للاتحاد هو لجنة النساء العاملات، التي قامت بدور فعال في هذه الحملات. وقد ساعد في هذا الشأن وجود النساء في المجالس والهيئات التنفيذية في الاتحادات الخمسة جميعها التي يتكون منها الاتحاد الوطني للعمال الإريتريين.

كما تقوم لجنة النساء العاملات التابعة للاتحاد بتنظيم دورات تدريبية في مجال القيادة وحقوق العمال وفي مجال التدريب على المهارات.

يبد أن الحاجة تدعو إلى أعمال أكثر تنسيقاً من جانب الاتحاد الوطني للمرأة الإيرتيرية والاتحاد الوطني للعمال الإريتريين لمعالجة المسائل الخاصة المتعلقة بالنساء العاملات.

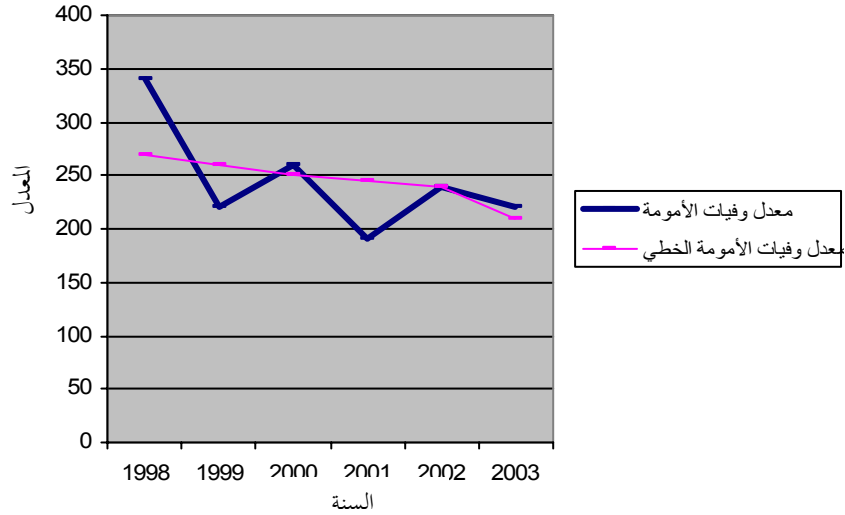
المادة ١٢

الفقرة ٢٠ - معدل وفيات الأمومة

يتجه معدل وفيات الأمومة وفقاً لتقديرات المرافق الصحية، بوجه عام نحو التناقص (انظر الشكل الثالث أدناه) ولو أنه يتقلب من سنة إلى أخرى. فمن أصل مجموع النساء اللاتي أُدخلن في المرافق الصحية المخصصة للمشاكل المتصلة بالحمل والمخاض، (٢ ٤٠٢) مات منهن ٢,٤ في المائة وهذه نسبة تقع ضمن النطاق المقبول (٥ في المائة). فلو استطعنا تسجيل جميع النساء اللواتي يعانين من مضاعفات الحمل، قد يكون معدل الوفيات أعلى من هذا. ولذلك كان من الجوهرى بذل مزيد من الجهود للمضي في زيادة التغطية بخدمات التوليد.

(٢) حيرده هايدي، توظيف النساء والمشاريع الصغرى في إريتريا، ٢٠٠١.

معدل وفيات الأمومة وفقا لتقديرات المرافق الصحية لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي



وما برحت وزارة الصحة تعمل على زيادة الحصول على خدمات التوليد في المجتمعات المحلية وذلك عن طريق زيادة عدد المرافق الصحية، والتدريب، وتعيين القابلات، وغيرهن من العاملين الصحيين. كما تم تدريب الدايات لمساعدة النساء في البيت أثناء المخاض وإحالة أي حالات غير عادية تتجاوز قدرتهن.

ورغم جميع الجهود المتضافرة التي تبذل لتحسين صحة الأمومة، لا تزال نسبة التوليد الذي يساعد فيه العاملون الصحيون في إريتريا من أدنى المستويات الموجودة على الإطلاق. بيد أنه من المشجع أيضا رؤية زيادة مطردة في هذه النسبة المثوية. فحسب النتائج التي توصل إليها الاستقصاء الديموغرافي والصحي لعام ٢٠٠٢، كانت نسبة عمليات التوليد التي تلقت مساعدة من عاملين صحيين ٢٨ في المائة مما يظهر زيادة بمقدار ٣٣ في المائة عن نسبة الاستقصاء الديمغرافي والصحي لعام ١٩٩٥ (والتي كانت ٢١ في المائة). كما يبين تقرير دراسة نظام المعلومات الإدارية الصحية زيادة بنسبة ٢١ في المائة في عام ٢٠٠٢ (٢٣ في المائة) عن نسبة عام ١٩٩٨ (١٩ في المائة). وفي عام ٢٠٠٣، كانت النسبة المثوية لعمليات التوليد التي تمت بمساعدة عاملين صحيين ٢٥ في المائة، وهذا أعلى بمقدار ١٩ في المائة عن النسبة المثوية لعام ٢٠٠٢. (الرجاء الرجوع إلى المرفق الأول، القسم المتعلق بمعدل وفيات الأمومة).

وقد أخذت المعلومات التالية من تقرير وزارة الصحة لعام ٢٠٠٤:

ما برحت الرعاية الصحية للأم والطفل إحدى أولويات وزارة الصحة.

ونتيجة للجهود المتضافرة التي تبذلها الوزارة والشركاء الآخرون من أجل تحسين صحة الأم والطفل، تحققت تحسينات هامة بزيادة عدد القابلات المعنيات بفترة ما قبل الولادة، وعمليات التوليد التي يحضرها العاملون الصحيون، وتغطية النساء والأطفال معا بالتحصين، وخفض معدل وفيات الأطفال والرضع (الاستقصاء الديمغرافي والصحي، ٢٠٠٢). كما يدل نظام المعلومات المعتاد على حدوث تحسنات مماثلة.

والرعاية السابقة للولادة، وخدمات التوليد، وخدمات التحصين، وتنظيم الأسرة، وخدمات التغذية، هي بعض الأنشطة الموجهة إلى الرعاية الصحية للأم والطفل. وعلاوة على ذلك، تضطلع الوزارة بمختلف المبادرات، مثل الأمومة المأمونة والتدبير المتكامل للأمراض الطفولية، كاستراتيجيتين للمضي في تحسين الحالة الصحية للنساء والأطفال. وتسلك الخدمات السابقة للولادة وأثناءها وخدمات التحصين اتجاهها تصاعديا. وبموازاة ذلك، تتدنى وفيات الأمهات والأطفال في المرافق الصحية، مما يدل على تحسن التدبير العلاجي للحالات.

الفقرة ٢١ - تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

لا يحظر القانون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث خشية أن تتحول هذه الممارسة إلى ممارسة تنفذ في الخفاء مع ما تنطوي عليه من عواقب أكثر ضررا. وعليه، تركز الاستراتيجية الوطنية على التثقيف والتوعية.

والاتحاد الوطني للنساء الإريتريات مصمم، بمعية شركائه، على مكافحة ختان الإناث عبر إقامة حملات لنصرة الإناث اللاتي أُجريت لهن عملية ختان، وذلك استنادا إلى نظرة استراتيجية طويلة الأجل. وهكذا، وبما يتفق مع نهج الدعوة الذي يعتمده الاتحاد، المتمثل في التركيز على مجال معين كل سنة أو كل فترة، شكلت مكافحة ختان الإناث المجال الرئيسي الذي ركز عليه في عام ٢٠٠٤. والاتحاد الوطني للشباب والطلاب الإريتريين حليف هام في هذه الحملة، إذ أنه هو أيضا اعتبر هذا الأمر واحدا من المجالات الرئيسية في برنامجه.

ووضعت خطة استراتيجية وهي في طور التنفيذ حاليا. وفي عام ٢٠٠٥، سُكّلت فرقة عمل لتنقيح وتحديث هذه الخطة الاستراتيجية المخصصة لمكافحة ختان الإناث في إريتريا. وفرقة العمل هذه، التي تديرها وزارة الصحة ويتولى شؤون أمانتها الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات تضم أيضا ممثلا عن كل من وزارة التعليم ووزارة العمل والرفاه البشري وعدد من المنظمات غير الحكومية من بينها الاتحاد الوطني للشباب والطلاب الإريتريين. وأشركت الحكومة في حملتها لمكافحة ختان الإناث بعض كبار رجال الدين وقادة المجتمعات

المحلية. وبما أن معظم ممارسي عادة ختان الإناث وتشويه الأعضاء التناسلية للمرأة يعتقدون أنها واجب ديني، فإن القادة المسلمين والمسيحيين يوضحون أنها ليست جزءاً من أي من الديانتين.

ويتولى الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات إطلاع القابلات على ما تتركه هذه العادة من عواقب وخيمة على الصحة.

وتتولى وزارة الصحة المسؤولية الرئيسية عن القضاء على هذه الممارسات. فهي تقدم إلى جميع منسقي خدمات الرعاية الصحية الأولية من كل منطقة من المناطق دورات تدريبية أثناء العمل للتعرف على كيفية إجراء ختان الإناث/تشويه أعضائهن التناسلية ومعرفة عواقبهما، كما تزود كل منطقة بمواد تدريبية من قبيل المعينات البصرية والوثائق التي تتناول هذه العادة.

وثمة دلائل على ازدياد وعي السكان بالعواقب الضارة التي يخلفها ختان الإناث. فأظهر استقصاء عام ٢٠٠٢ الديمغرافي والصحي، على سبيل المثال، أن ٤٨,٧ في المائة من النساء يؤيدن وضع حد لختان الإناث مقارنة بنسبة لم تتجاوز ٣٨,٤ في المائة في استقصاء مماثل أُجري في عام ١٩٩٥. وكانت معارضة هذه العادة شديدة بشكل خاص في أوساط النساء الحاصلات على التعليم الثانوي والعالي (٨١ في المائة). كما أن نسبة النساء اللاتي أُجريت لهن عملية الختان (بجميع أنواعه) انخفضت في الفترة الفاصلة بين الاستقصاءين من ٩٤,٥ في المائة إلى ٨٨,٧ في المائة.

ووفقاً للمعلومات الواردة في استقصاء عام ٢٠٠٢، أفادت ٦٣ في المائة من النساء بأن واحدة من بناتهن على الأقل أُجريت لها عملية ختان. وينسحب هذا الأمر على البلد برمته، مع وجود فارق يكاد لا يذكر بين المناطق الحضرية والريفية. ويبدو أن ختان البنات يتأثر بقوة بمستوى أمهاتهن التعليمي - فنسبة ٦٨ في المائة من بنات الأمهات غير المتعلمات أُجريت لهن عملية ختان مقارنة بنسبة ٤٨ في المائة من بنات الأمهات اللاتي بلغن على الأقل مستوى ما من التعليم الإعدادي. وفي حين أن ما يبعث على الأمل هو ملاحظة أن معدل ختان البنات في كل فئة عمرية بشكل عام هو أقل من ختان الأمهات، فإن نسبة ١٧ في المائة من الأمهات اللاتي أُجريت لهن عملية ختان أفدن بأن واحدة من بناتهن على الأقل قد أُجريت لها عملية ختان.

الفقرة ٢٢ - تنظيم الأسرة

ارتفعت نسبة من حصلن على معلومات عن تنظيم الأسرة من ٣٦ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٢، رافقتها زيادة طفيفة في استخدام وسائل منع الحمل.

ورغبة من وزارة الصحة في مواصلة تعزيز أنشطتها في هذه المجالات، أعدت مسودة سياسة عامة بشأن الصحة الجنسية والإنجابية.

ومن ضمن المقترحات الواردة في خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة، توسيع نطاق المشاريع التي تهدف إلى ضمان فترة أمومة مأمونة (زيادة الخدمات السابقة للولادة وخدمات تنظيم الأسرة وتوسيع نطاقها، والولادة النظيفة والمأمونة وتوفير الرعاية التوليدية في الحالات الطارئة، وتزويد المراهقين بمزيد من الإمكانات لاختيار المعارف والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة بطريقة مأمونة ومناسبة).

الفقرة ٢٣ - برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

شارك الاتحاد مشاركة فعالة في إعداد الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج مكافحة مرض الإيدز والعدوى بفيروسه والملاريا والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي والسل، التي يدعمها ماليا البنك الدولي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. كما أن الاتحاد شريك رئيسي في تنفيذ عدد كبير من الأنشطة الواردة هذه الخطة الاستراتيجية الوطنية.

ومن ضمن أهداف البرنامج المذكور أعلاه في مجال الصحة الإنجابية "دعم مجموعة من المداخلات المسندة بالبيانات والرامية إلى خفض معدل وفيات الأمومة ووفيات المواليد الحديثي الولادة وتقليص رقعة انتشار العادات الموروثة المضرة التي تسري على المرأة بسبب نوع جنسها".

وَصُمم هذا البرنامج بحيث "يولي اهتماما وثيقا للمسائل الاجتماعية مع تغيير التركيز لينصب على (أ) المرأة (مع التشديد على تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة وضعف مناعتها أمام الإصابة بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي)؛ و (ب) المخاطر المرتبطة بالجنود الذين ما زالوا في الخدمة والجنود المسرحين؛ و (ج) السكان المتنقلين (في المواسم ولأسباب ثقافية)".

علاوة على ذلك، سيساهم البرنامج في تحليل مخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وضعف المناعة إزاءه وآثاره من أجل تبيان التفاوت بين الجنسين الذي يتسبب

بدوام مخاطر الإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية والضعف إزاء تداعيات الإيدز الاقتصادية الاجتماعية السلبية. وسيدعو إلى توزيع الثروات بعدل وإنصاف، وإلى بذل جهود وتنفيذ أنشطة لحماية النساء والرجال والشباب والأطفال لكفالة حقوق كل فرد الاقتصادية والاجتماعية.

وسيتم إعداد برامج فرعية محلية وتنفيذها استناداً إلى مبادئ عامة من بينها: "العمل على تحقيق قدر أكبر من الإدماج الاجتماعي وإدماج مسائل المرأة في نهج واضحة شاملة اجتماعياً ومراعاة للفروق بين الجنسين تشكل جزءاً من طرائق التعبئة الاجتماعية".

وإضافة إلى ذلك، سينشئ البرنامج قاعدة بيانات بالمشاريع الفرعية المحلية تصنف بحسب نوع الجنس، من ضمن متغيرات أخرى.

المادة ١٣

الفقرة ٢٤ - الائتمانات الصغيرة، تنظيم المشاريع

يدير برنامج الادخار والائتمان الإريتري الذي كان في السابق جزءاً من الصندوق الإريتري لتنمية المجتمعات المحلية، برامج التمويل البالغ الصغر الرئيسية، أما المشاريع فتديرها المنظمة غير الحكومية، ألا وهي وكالة التعاون والبحث في مجال التنمية. وتدير منظمات غير حكومية أخرى وبعض الوزارات مشاريع أخرى أصغر.

ويدير الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات عدداً من برامج الائتمانات الصغيرة والمدخرات، ينفذ اثنان منها حالياً في المنطقة الوسطى (معافل) والمنطقة الجنوبية (ديوب). ويسعى الاتحاد إلى توسيع نطاق خطته بحيث تبلغ المناطق النائية وتدعم النساء الضعيفات.

كما نفذ مشاريع لتحسين وتسويق نوعية المصنوعات اليدوية التقليدية التي تنتجها النساء. وفي أحد هذه المشاريع، دُرِّبَت نساء من مناطق مختلفة ليصبحن مدربات على إنتاج مصنوعات تقليدية جيدة.

ويشتمل البرنامج الإنمائي الصناعي المتكامل لإريتريا الذي أُعد بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على عدة عناصر، أحدها العنصر التالي: استحداث مشاريع صغرى وصغيرة ومتوسطة مع التركيز على النساء والتصنيع في المناطق الريفية. وبدأ تنفيذ عدد محدود من الأنشطة الواردة في إطار هذا العنصر، غير أن تنفيذها برمتها مرهون بورود التمويل.

وهذا العنصر، بتركيزه على إدماج النساء في الحياة العامة والتصنيع في المناطق الريفية، ينص على اعتماد آليات من مثل تنفيذ برنامج للتصنيع في القرى، وتطوير مهارات النساء الفنية وحسّهن التجاري، ومشاريع الائتمانات الصغيرة المخصصة لمنظمات المشاريع في المناطق النائية، وخدمات تطوير المؤسسات الصناعية لتعزيز بنية القطاع الخاص.

المادة ١٤

الفقرة ٢٥ - آثار الصندوق الإريتري لتنمية المجتمعات المحلية في حياة الريفيات - هل خضعت للتقييم؟ وما هي نتائجه؟

في عام ٢٠٠١، أجري تقييم لمدى الأثر الذي تركه الصندوق في المستفيدين من خدماته وأعد تقرير عن إنجاز المشاريع. وفي ما يلي بعض النتائج التي تم التوصل إليها:

تبين أن إفادة النساء من المشاريع تعادل إفادة الرجال منها بغض النظر عن وضعهن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، على الرغم من العوائق الثقافية الموروثة. بل إن مشاريع الصندوق قد خلقت ظروفًا مؤاتية تساعد على رفع شأنهن الاقتصادي والاجتماعي عبر توفير فرص العمل وكسب الدخل، وتوفير الوقت، وتخفيف الأعباء، وتكوين تصور وموقف إيجابيين عن الخدمات الأساسية من مثل خدمات التعليم والصحة.

وعلى الرغم من أن مشاركة النساء في مشروع الائتمان والادخار ما برحت متدنية، فقد تمكنت النساء اللائي استثمرن القروض بشكل مناسب من تحسين سبل رزقهن. وأشارت بعض النساء اللائي استُجوبن أن نجاحهن في استثمار القروض السابقة اللائي أخذن، عزز ثقتهن بأنفسهن وجعلهن يشعرن بالاستقلالية. علما بأن الدور الرئيسي الذي أدته بعض النساء عضوات اللجان المصرفية في القرى في إدارة عمليات الإقراض والادخار ساهم في زيادة احترامهن في نظر زميلاتهن وعميلاتهن، وهذا أمر يتوقع أن يفضي على المدى الطويل إلى رفع شأن النساء في مجتمعاتهن المحلية.

وعلى امتداد فترة خمس سنوات (١٩٩٦ - ٢٠٠٠)، أفاد حوالي ١١٥٠٠٠٠ فرد من أنشطة برنامج الصندوق، وذلك بمعدل استثمار للفرد يبلغ نحو ٢٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة (البنك الدولي، ٢٠٠٢). واشتملت نتائج البرنامج على ما يلي:

التعليم. دخول زهاء ٣٧٥٠٠٠ طفل المدارس في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية، ٤٨ في المائة منهم من الفتيات؛

الصحة. زيادة فرص إفادة ما لا يقل عن ١٨٠.٠٠٠ فرد من مرافق وخدمات الرعاية الصحية، ما يربو على ٥٠ في المائة منهم من النساء؛

إمدادات المياه في المناطق الريفية. زيادة فرص حصول ما لا يقل عن ٢١٠.٠٠٠ فرد على المياه الصالحة للشرب، مما قلل إلى حد كبير العبء الواقع على كاهل النساء لتأمينها.

المدخرات والائتمانات الصغيرة. أفاد ١١ ٨٠٠ فرد من هذه الخطة، ٣٧ في المائة منهم من النساء. وارتفع دخل الأسرة المعيشية بما متوسطه ٢٠ في المائة.

كما أفادت النساء من بنى السوق التحتية الجديدة التي أنشئت في المناطق الريفية، إذ مثلن نسبة ٨٠ في المائة من أكثر من ١٠٠٠ مستفيد شملتهم الأنشطة التجارية الصغيرة.

ومثلت النساء نسبة ٣٧ في المائة ممن أفادوا من برنامج المدخرات والائتمانات الصغيرة، من ضمنهن مسؤولات عن أسرهن المعيشية ومقاتلات سابقات (مسرحات) ونساء عائدات إلى ديارهن ومشردات داخليا. واتضح من تقييم البرنامج أن التحسن في حياتهن كان ملحوظا، إذ كن قادرات على تلبية حاجتهن الاقتصادية وإحداث تغيير في حياة أسرهن. كما مكن هذا النشاط النساء من الانضمام إلى القطاع غير الرسمي عبر الانخراط في أنشطة اقتصادية مختلفة من مثل تربية الدجاج وتزويد السوق بالحليب والقيام بعمليات تجارية صغيرة وغير ذلك. (للاطلاع على مزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى المرفق السادس).

الفقرة ٢٦ - الحصول على الأراضي

شكّل إعلان عام ١٩٩٤ الإريتري الرسمي المتعلق بالأراضي قانونا هاما من حيث منح المرأة الحق في امتلاك الأراضي. فالمواقف الموروثة المستحكمة شكلت حجرة عثرة أمام حصول المرأة على الأراضي. ولمكافحة هذه المواقف، يركز الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات على هذه المسألة كجزء من برامج مناصرتها للمرأة. ففي عام ٢٠٠٢، على سبيل المثال، تلقى ٥٠ متخصصا قانونيا من جميع أرجاء البلاد تدريبا للدفاع عن حق المرأة في امتلاك الأراضي.

ويجري حاليا إعداد قوانين مفصلة لتنفيذ الإعلان المتعلق بالأراضي. وفي عام ٢٠٠٥، منح الاتحاد فرصة مراجعة مسودة هذه القوانين بغرض كفالة احترام حقوق المرأة وتخفيف العراقيل العملية والإجرائية التي تحول دون حصول المرأة على الأراضي.

الفقرة ٢٧ - النساء المزارعات

على الرغم من تشكيل النساء المزارعات حاليا نسبة زهاء ٥٠ في المائة من القوة العاملة في المناطق الريفية (وزارة الزراعة، ١٩٩٧)، فإنهن لا يمثلن إلا ١٥ في المائة من المستفيدين ممن يحصلون على خدمات الإرشاد الزراعي. غير أن وزارة الزراعة تبذل جهودا مدروسة لتشجيع النساء على المشاركة في برامج التدريب التي تقدمها.

المزارعون الذين يتلقون تدريبا من وزارة الزراعة

السنة	الذكور	الإناث	المجموع	النسبة المئوية للإناث
١٩٩٤	١ ٩٧٣	١ ٨١٢	٣ ٧٨٥	٤٧,٩
١٩٩٥	٢ ٠٠٦	٩١٣	٢ ٩١٩	٣١,٢
١٩٩٦	٣ ٦٠٨	١ ٩٤٦	٥ ٥٥٤	٣٥,٠
١٩٩٧	٩٦٢	١ ٧٤١	٢ ٧٠٣	٦٤,٤
١٩٩٨	٢ ٢٦٤	١ ٥١٥	٣ ٧٧٩	٤٠,١
١٩٩٩	٢ ٩٢٣	١ ٣٤٢	٤ ٢٦٥	٣١,٥
٢٠٠٠	٥ ٣٩٣	١ ٨٠٧	٧ ٢٠٠	٢٥,١
٢٠٠١	٤ ٥٦٢	١ ٣٦٥	٥ ٩٢٧	٢٣,٠
٢٠٠٢	٤ ٦٣٠	١ ٥٠٤	٦ ١٣٤	٢٤,٥
٢٠٠٣	٤ ٤٢٨	١ ٦٧٠	٦ ٠٩٨	٢٧,٤
المجموع	٣٢ ٧٤٩	١٥ ٦١٥	٤٨ ٣٦٤	٣٢,٣

ينسق الاتحاد بدقة مع وزارة الزراعة والإدارات المحلية من أجل زيادة مشاركة النساء في اللجان الزراعية في القرى والمقاطعات. وتقتضي المبادئ التوجيهية التي وضعتها وزارة الزراعة أن يكون هناك امرأة واحدة على الأقل في اللجان التي تضم في عضويتها بين ٣ و ٥ أفراد. ودرجت العادة أن يرشح أعضاء من الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات لينضموا إلى اللجان لكي يصبح التمثيل فيها أكثر دقة. وتشير الدلائل إلى أنه كلما كان تمثيل النساء في تلك اللجان فعالا، تحسنت فرص إدراك النساء المزارعات لتوافر الخدمات والإفادة منها (الإرشاد الزراعي واستتجار الجمرات الزراعية والمحاصيل الزراعية والائتمانات الصغيرة).

وثمة مشروع ناجح يجدر ذكره هنا ألا وهو تصنيع مركز بحوث الطاقة الإريترية جهازا للطبخ أفضل من سابقه، وذلك بالتعاون مع الاتحاد ووزارة الزراعة. وهذا الجهاز

المحسن، الذي يقتصد ما يصل إلى ٥٠ في المائة من استهلاك الوقود (جله من الحطب) والمزود بجهاز قهوة أفضل من سابقه، يشكل مساهمة هامة في مجال خفض المعدل المخيف لإزالة الغابات في إريتريا، وتقليص الوقت الذي تقضيه المرأة في جمع الحطب، وهو يحسن من شروط عمل الريفيات. وحاز جهاز الطبخ المحسن في عام ٢٠٠٣ على جائزة آشدن للأمن الغذائي في الخارج (Ashden Overseas Food Security Award) (جوائز آشدن للطاقة المستدامة). والاتحاد شريك رئيسي في ترويج هذا الجهاز في مناطق إريتريا الريفية.

المادة ١٥

الفقرة ٢٨ - وحدة المشورة القانونية، الوعي وتمويل حكومي

إن لوحدة المشورة القانونية، شأنها شأن الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات، حصة من الموارد المالية العادية التي تقدمها الحكومة، إضافة إلى الدعم الذي تحصل عليه من برامج المساعدات الفنية.

وتبذل الجهود على قدم وساق لتبليغ خدمات هذه الوحدة الريفيات. وينفذ ذلك في المقام الأول عن طريق توفير برنامج للإلمام بمبادئ القانون لأعضاء الاتحاد في مكاتبه المحلية. وعقب إتهامهم تدريسيهم، يعمل هؤلاء الأعضاء كشبكة تأثير محلية تعمل لصالح الاتحاد. وهذا البرنامج ليس حكرا على أعضاء الاتحاد، فلاحقا أصبح يشمل أيضا الإداريين المحليين وقادة المجتمعات المحلية وقضاة المحاكم المحلية المنتخبين حديثا. وتبين أن هذا النهج هو أكثر فعالية.

وما برح هذا البرنامج ينفذ. وعلى نحو ما ذكر سابقا، يجري العمل حاليا على إعداد كتيب للإلمام بمبادئ القانون وذلك كجزء من الجهود المبذولة لتوسيع نطاق البرنامج وتحسين أدائه. (انظر أيضا الرد على الفقرة ٤ أعلاه)

المادة ١٦

الفقرة ٢٩ - السن القانونية للزواج والعادات السائدة

لا تتوافر أي معلومات عن سن الزواج والزواج القسري والخطوبة.

الفقرة ٣٠ - الزواج العرفي والطلاق والحماية القانونية

تنظم المادة ٥٧٧ (٢) من مدونة القوانين المدنية الانتقالية عقود الزواج سواء وفقا لانتماء الطرفين الديني أو وفقا للشعائر والتقاليد المحلية. وتنص المادة ٦٥٢ (١) على أن

للزواج التبعات القانونية نفسها، أيا تكن الطريقة التي تم بها. والمادة الفرعية ٢ من هذه المادة تثبت هذا الحكم إذ تنص على أن "لا فرق في ما إذا كان الزواج قد تم أمام موظف مدني أم وفقا للطريقة التي يفرضها الدين أو التقاليد". وعليه، فإن طرق الزواج كافة مصونة، وتبعات الزواج تبقى على حالها، بغض النظر عما إذا تم الزواج وفقا لشعائر دينية أم لتقاليد محلية. والاستثناء الوحيد هو الزواج الذي يتم وفقا لشعائر الإسلام؛ إذ أن الشريعة هي التي تنظمه.
